

أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. آفاق ذنون إبراهيم
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت
afaaqalbadri@tu.edu.iq

م.م. نهى صافي عبد
المعهد التقني الدور
الجامعة التقنية الشمالية
Nuhaacc@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى القيام بدراسة تحليلية لتأثير خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي، وتمثل المجتمع البحث بالتقارير المالية المنشورة لـ (١٥) مصرفًا عراقيا في السوق النظامي في سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى نشرها في الموقع الكتروني للمصارف المختارة لستين بن هما ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وتوصل البحث إلى مجموعة النتائج أهمها أن خصائص لجنة التدقيق يمكن من خلالها تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصرف، مما سينعكس على دقة القوائم المالية المفصحة عنها بشكل طوعي. لذا يوصي الباحثان بالعمل على اقامة ندوات تعرفيّة لأعضاء مجلس ادارة المصارف تبيّن مدى أهمية لجان التدقيق وتوافرها في التقارير المالية المنشورة كونها تعزز من الثقة والمصداقية بالمعلومات المفصحة عنها طوعيًّا من قبل المصارف.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، خصائص لجان التدقيق، الإفصاح الطوعي.

**Impact of audit committee characteristics on voluntary disclosure practices
Applied study in a number of local banks listed in Iraq Stock Exchange**

Assist. Lecturer Nuha Safi Abd
Technical Institute/Al-Dour
Northern Technical University

Assist. Lecturer Affaq Thanoon Ibrahem
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research aims at conducting an analytical study on the impact of the characteristics of the audit committees on voluntary disclosure practices. The research community represents the published financial reports of (15) Iraqi banks in the regular market in Iraq Stock Exchange, in addition to publishing them in the websites of the selected banks for 2016 and 2017. The most important of these results is that the characteristics of the Audit Committee can be used to evaluate the efficiency of the internal control system of the Bank, which will reflect the accuracy of the financial statements disclosed voluntarily. Therefore, the researchers recommend working on the establishment of seminars for members of the Board of Directors of banks, showing the importance of audit committees and their availability in financial reports published as it enhances the confidence and credibility information voluntarily disclosed by banks.

Keywords: Audit Committees, Audit Committee Characteristics, Voluntary Disclosure.

المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة

إن حالات الغش والتلاعب التي تمارس في التقارير المالية تعد من أهم الأسباب التي دفعت بالبنك إلى تشكيل لجان تدقيق خاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى المصارف، كما أن فكرة تكوين لجان التدقيق جاءت نتيجة وجود بعض الضغوط التي تمارسها إدارة المصارف على مدقق الحسابات الخارجي، مما سيؤثر سلباً على استقلاله وحياته، ذلك كون إدارة المصرف تمتلك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله، ويتمثل عمل لجان التدقيق في حل المشكلات التي تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة المصرف فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية.

أولاً. مشكلة البحث: يعد الإفصاح الطوعي من القضايا المهمة التي حظيت باهتمام كبير في الأدب المحاسبي في الفترة الأخيرة، إذ يمثل الإفصاح الطوعي خيارات حرية من خيارات المصرف لتوفير معلومات مالية وغير مالية في التقارير السنوية للمصرف تكون ملائمة لاحتياجات قرارات مستخدمي المعلومات، وبذلك تتمثل مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين وهما:

١. هل يوجد أثر لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي للمصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

٢. هل هناك افصاح طوعي مقدم من قبل المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من أهمية الإفصاح الطوعي عن المعلومات المالية وغير المالية المقدم من قبل المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن مدى تأثير خصائص لجان التدقيق المشكلة على ممارسات الإفصاح الطوعي من قبل المصارف المحلية من جهة تقييم هذا الإفصاح وبيان مدى الثقة والمصداقية والعدالة والامكانية على هذه المعلومات من جهة أخرى.

ثالثاً. هدف البحث: يتمثل هدف البحث بما يأتي:

١. تسليط الضوء على خصائص لجان التدقيق.

٢. بيان مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣. دراسة أثر لجان التدقيق على ممارسة الإفصاح الطوعي من قبل عينة البحث.

رابعاً. فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث بما يأتي:

١. يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين خصائص لجان التدقيق وممارسات الإفصاح الطوعي للمصارف.

٢. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لخصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للمصارف.

المبحث الثاني: مفهوم لجان التدقيق، الأهمية والخصائص

أولاً. مفهوم لجان التدقيق:

لقد حظي مفهوم لجان التدقيق على اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات المهنية إذ وصلت الأخيرة إلى ضرورة العمل على تكوين لجان تدقيق في المصارف لما لها من دور هام ومؤثر في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح عن المعلومات الخاصة به، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إصدار قوانين وتشريعات تحت على إنشاء لجان تدقيق في المصرف، وذلك لزيادة مصداقية وموثوقية المعلومات في التقارير المالية التي أفصحت عنها إدارة المصرف للمساهمين والمستثمرين والجهات الأخرى (سعودي، ٢٠١٦: ٥٣).

إن دور ومسؤوليات لجان التدقيق تختلف من مصرف إلى آخر وكذلك من دولة إلى أخرى لذلك لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد إذ أن تحديد مفهوم هذه اللجان تختلف حسب رؤية المصرف لجذور لجان التدقيق لديها إذ عرفت لجنة التدقيق بأنها "لجنة تتكون من أعضاء مجلس إدارة المصرف غير المتفرغين وذلك بهدف الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي الأمر الذي سيزيد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، فكلما زادت العلاقة بين إدارة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كانت احتمالية توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقرير أكبر" (عبد الرحيم، ٢٠١٦: ٣٥).

وعرفت بأنها "مجموعة تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس إدارة المصرف المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين مسؤولياتها وطرق تنفيذها، وتمتلك لجنة التدقيق سلطة كافية تمكنها من القيام بمهامها" (عبد الله، ٢٠١٦: ٣٦)، ويمكن تعرفها بأنها "لجنة مكونة من مجلس الإدارة والمسؤولين عن الإشراف على العمليات المحاسبية وغيرها وتدقيق الحسابات المالية من قبل المدققين الخارجيين وتتألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون لدى أحدهم خبرة مالية" (Ioualalen et al., 2015: 72). كما عرفت بأنها "لجنة الهيئة التنفيذية والإشراف والرقابة (اللجنة الفنية المستقلة لمجلس الإدارة) والتي تركز على منهجية ونوعية التدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية والتفاعل بين التدقيق الداخلي والخارجي واستقلاليتها" (Offenhammar, 2014: 53).

من التعريف السابقة يتضح أن وجود لجان التدقيق أمر ضروري كونها المسؤولة عن الدقة في إعداد التقارير المالية ودقة المعلومات المالية المفصح عنها كما أنها تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين مدقق الحسابات الخارجي والإدارة بما يؤدي لدعم استقلال مدقق الحسابات وزيادة فاعلية عملية التدقيق إلا أن لجنة التدقيق ليس لها صلاحية اتخاذ القرار.

ثانياً. أهمية لجان التدقيق:

تتمثل أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتحققة من وجودها في المصارف، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف الممثلين في مجلس الإدارة، المدقق الداخلي والخارجي، والمساهمين وأصحاب المصالح.

ويمكن توضيح هذه المنافع كما يأتي: (الأمين، ٢٠١٦: ٦٧-٦٩)، (عبد الله، ٢٠١٦: ٤٥-٤٦)

١. أهمية لجان التدقيق لمجلس الإداره: أن تكوين لجنة تدقيق في المصرف يتمتع أعضائها بالاستقلالية والخبرة، سيؤدي إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإداره وقسم التدقيق الداخلي بالشكل الذي يعزز دورها واستقلالها، وتمكن مجلس الإداره بأن تكون على دراية تامة بالمشاكل التي قد يواجهها التدقيق الداخلي وبذلك تقوم لجان التدقيق بتقديم التوصيات لمجلس الإداره بما يدعم دورها الإشرافي والرقابي وتفعيله تجاه إدارة التدقيق الداخلي.

٢. أهمية لجان التدقيق للمدقق الداخلي: أن وجود لجنة تدقيق في المصرف أدى إلى تحقيق منافع عده لقسم التدقيق الداخلي، إذ أن وجود لجنة مستقلة تقوم باختيار رئيس قسم التدقيق وتوفير المواد اللازمة لقسم التدقيق، والمجتمع بصورة مستمرة لحل المشاكل التي تواجههم، كل ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستقلالية وتفعيل الدور الذي يلعبه قسم التدقيق في المصرف، وبذلك يتضح دور لجان التدقيق التي تسهم في زيادة فعالية المدققين الداخليين واستقلالهم بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مسؤولياتهم الرقابية.

٣. أهمية لجان التدقيق للمدقق الخارجي: تعرضت مهنة التدقيق الداخلي إلى انتقادات عده تتعلق بفعاليتها، وبهدف تفعيل الدور الذي تلعبه هذه اللجان قام مجلس معايير التدقيق في الولايات المتحدة بأخذ مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان التدقيق في التدقيق الخارجي، وقد حدثت هذه المعايير مجموعة من المسؤوليات لجان التدقيق تجاه المدقق الخارجي منها دور لجان التدقيق في تعين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، دور اللجان في حل المشاكل التي تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة المصرف ودور لجان التدقيق في زيادة تفاعل المدقق الخارجي بإدارة التدقيق الداخلي في المصرف.

٤. أهمية لجان التدقيق للمستثمرين والأطراف الخارجية: أن تدفع لجان التدقيق في المصرف نحو زيادة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها للأطراف الخارجية، لأن وجود لجنة التدقيق المستقلة والتي تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية ودعم استقلالية دور كل من التدقيق الداخلي والخارجي سيؤدي بالنتيجة إلى ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين الذين تبني قراراتهم على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي يصدرها المصرف.

ثالثاً. خصائص لجان التدقيق:

يتوقف نجاح لجان التدقيق في مسؤولياتها وواجباتها على توافر مجموعة من الخصائص لدى أعضائها تمكنهم من أداء واجباتهم وأعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهداف لجنة التدقيق، وتمثل هذه الخصائص بكل مما يأتي: (عبدالله، ٢٠١٦: ٥٠-٥٢)، (Madi et al., 2014: 487-488)، (عبد الرحيم، ٢٠١٦: ٤٥-٤٦).

١. استقلالية أعضاء لجان التدقيق: أن مفهوم الاستقلالية من المفاهيم الأساسية والمهمة التي تدعم مركز لجنة التدقيق وتقويه، وتعد استقلالية أعضاء لجان التدقيق من أهم المعايير التي تركز عليها اغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة التدقيق، كما يعد معيار الاستقلالية احد أهم شروط اختيار عضو لجنة التدقيق، فمن الضروري أن يكون هؤلاء الأعضاء مستقلين ظاهرياً و حقيقياً عن إدارة المصرف بحيث لا يظهر لمجلس إدارة المصرف وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء المصرف التنفيذيين، إذ أن مثل هذه العلاقات من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم، وبذلك كلما كانت لجنة التدقيق مستقلة ضمن المصرف جودة وشفافية في عملية إعداد التقارير المالية مما يقلل بدوره من عدم تمايز المعلومات فيها، أي أن استقلالية لجنة التدقيق ترتبط بزيادة الإفصاح الطوعي.

٢. توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق: تعد المعرفة الخبرة المالية أو المحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق من المتطلبات الأساسية التي تزيد من فاعلية دورها في التدقيق فمن خلال المعرفة المالية والتي يقصد بها " هي القدرة على قراءة وفهم التقارير المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية" يمكن أعضاء لجنة التدقيق من فحص نظم الرقابة الداخلية بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المالية والمحاسبية وتفسيرها بالشكل الذي يمكنهم من الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية والاختيار المناسب للقواعد المحاسبية المطبقة، كما تعد خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة وأساسية لمواجهة التحديات التي تواجهها الإدارة والمدقق الخارجي بالشكل الذي يعزز جودة التقارير المالية.

٣. حجم لجان التدقيق: تتأثر فاعلية لجنة التدقيق بعدد أعضائها الذي يختلف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، وذلك حسب حجم مجلس الإدارة وحجم المصرف طبيعة نشاطها ومدى حجم أعمال المحاسبة والتدقيق في المصرف، أن عدد أعضاء لجنة التدقيق يجب أن يكون مناسباً وكافياً بشكل يمكن من إتاحة خبرات ومهارات لأعضاء لجنة التدقيق وتبادل هذه الخبرات لتحقيق الفاعلية لدى لجان التدقيق، وت تكون الأخيرة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء غير تفاصيل من أعضاء مجلس إدارة المصرف، أن أكبر حجم لجنة التدقيق تساعد في الكشف عن المشاكل المحتملة عند القيام بإعداد التقارير المالية وبذلك نستدل على أن حجم لجنة التدقيق يعد عامل أساسى للرقابة على ممارسات الإفصاح الطوعي، وبذلك فإنهم يساهمون في تعزيز الإفصاح الطوعي.

٤. دورية اجتماعات لجان التدقيق: تعد عدد المرات التي يجتمع فيها أعضاء لجان التدقيق خلال السنة مقيساً مهما لقياس فاعلية لجنة التدقيق، أي مقياساً على القيام بمهامها ودورها بشكل إيجابي، كما أن عدد المرات التي يجتمع فيها يتوقف على حجم مسؤولياتها وطبيعة الظروف التي تعيشها المصرف، أن اجتماعات لجنة التدقيق يجب أن تكون وفق جدول محدد مسبقاً وذلك ليتمكن أعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي والداخلي من الحضور وإبداء رأيهم حول اختيار المصرف للمبادئ المحاسبية والإفصاح عن المعلومات ومناقشة وتقدير القضايا المطروحة أمامهم فيما يتعلق بممارسات التقارير المالية للمصرف، وبذلك فإن أربعة اجتماعات على الأقل في السنة لأعضاء لجنة التدقيق ترتبط بشكل كبير بمستوى الإفصاح الطوعي عن التقارير المالية.

رابعاً. وظائف لجان التدقيق:

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق في ضمان الحصول على جودة عالية للتقارير المالية، ذلك من خلال ممارسات إدارة الربح غير الشرعية عن طريق تقييم قدرة المدقق الخارجي واستقلاله، وقد حدّدت وظائف لجان التدقيق بما يأتي: (أحمد، ٢٠١١: ٥٢)، (سعودي، ٢٠١٦: ٥٦)

١. تقييم كفاءة المدير المالي وموظفي الإدارة المالية الرئيسيين.
٢. فحص وتدقيق إجراءات الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب يوضح رأيها وتوصياتها بشأنه.
٣. دراسة وفحص التقارير المالية قبل عرضها على مجلس إدارة المصرف.
٤. فحص وتدقيق السياسات المحاسبية المطبقة في المصرف.
٥. دراسة ملاحظات المدقق الخارجي على التقارير المالية ومتابعة ما تم بشأنها.

٦. فحص وتدقيق خطة إدارة التدقيق الداخلي ونتائجها.
 ٧. دراسة تقارير التدقيق الداخلي والإجراءات الشخصية لها.
 ٨. دراسة خطة التدقيق مع المدقق الخارجي وعرض ملاحظاتها عليها.
 ٩. تقييم المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية والتي تمثل بتوقعات المحللين أو من الخطط التنظيمية للمصرف أو من خطط مكافآت المسؤولين التنفيذيين.
- خامساً. دور لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية**

إن جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية تمثل من خلال تقديم هذه المعلومات بالشكل الذي يمكن متلزمه القرارات الرشيدة، ولجودة المعلومات المحاسبية خصائص عدة تمثل في (الموثوقية، الملاءمة، الحيادية، التوفيق المناسب، الصدق، القابلية المقارنة، التقييم الارتدادي)، وبذلك فإن مهمة نظام المعلومات المحاسبية الرئيسية تمثل بقدرته على توفير معلومات عالية الجودة لإدارة المصرف، المستثمرين وأصحاب المصالح (فاضل ومحمود، ٢٠١٥: ١٣)، تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها "المقدار الذي تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية وما يمكن أن تتحققه من منافع للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن يحكم إعدادها مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بالشكل الذي يساعد في تحقيق الهدف من استخدامها" (أحمد، ٢٠١١: ٥٢).

وتعتمد جودة التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية وهناك الكثير من المصطلحات المرادفة لجودة التقارير المالية منها (حكومة المصرف، غش الإدارة، إدارة الربح) وجميعها تدل على معنى واحد هو مصداقية التقارير المالية وخلوها من التلاعب لصالح إداره المصرف (فاضل ومحمود، ٢٠١٥: ١٤). وبذلك تعرف جودة التقارير المالية على أنها "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تتحققه من منفعة للمستخدمين ويتحقق ذلك عندما تكون خالية من التحريف والتضليل وتحكمها القوانين والمعايير المحاسبية" (عباس، ٢٠١٣: ١٢). وينظر إلى لجنة التدقيق على أنها "الوصي على النزاهة المالية للمصرف ولديها القدرة على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تدقيق البيانات المالية نيابة عن مجلس الإدارة" (Ghafran, 2013: 1).

يضاف إلى ذلك أن لجنة التدقيق المستقلة تكون أكثر فعالية في مراقبة ورصد وظائف الإداره، مما سيعزز موثوقية البيانات المالية وتزيد من قيمة المصرف في السوق، وبالتالي تتحسن نوعية المعلومات المحاسبية وتزيد أهمية الأرقام المحاسبية في التقارير المالية (Rani, 2011: 20).

وقد أكدت عدة دراسات خاصة بجودة التقارير المالية على ضرورة وجود لجان للتدقيق في المصرف، إذ أن لجان التدقيق تعد أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحكومة المطبقة في المصرف، كما أن لجان التدقيق دور رئيسي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق المنفعة في المعلومات المحاسبية والحد من الغش والتلاعب وغيرها من الممارسات غير الشرعية من خلال قيامها بالإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط الإداره في عملية التدقيق، وبذلك فإن لجان التدقيق تعد أهم دعائم تحقيق جودة التقارير المالية كونها حلقة وصل بين مجلس إدارة المصرف والمدقق الداخلي والخارجي.(أحمد، ٢٠١١: ٥٢-٥٣).

المبحث الثالث: الإفصاح الطوعي مفهومه وأهميته والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: مفهوم الإفصاح الطوعي:

مع التطور الاقتصادي المستمر أصبح هناك حاجة ماسة إلى كثير من المعلومات وأصبحت المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية تمثل الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه، ولذلك فقد لجأ المصرف إلى الإفصاح عن تلك المعلومات بصورة طوعية لما لها من أهمية في اتخاذ القرار وهو ما يطلق عليه الإفصاح الطوعي والذي يعتبر مكملاً للإفصاح الإلزامي، وذلك لسد الفجوة بين حاجة المستثمرين للمعلومات وما يتوافر لهم في ظل ذلك الإفصاح في ضوء القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية (النجار، ٢٠١١، ٣٥).

ويعرف الإفصاح عموماً في الأدب المحاسبي على أنه إظهار القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمنشأة كافة المعلومات الهامة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمستخدمي تلك المعلومات وذلك في التوقيت المناسب (Jiang et al., 2011: 41).

ويعرف الإفصاح الطوعي على أنه النشر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية، وهو يمثل حرص الإدارة في تقديم المعلومات التي يقدمها المصرف زيادة عن المتطلبات القانونية، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار (مارق، ٢٠٠٩: ١٤٤).

كما يعد الإفصاح عن المعلومات بصورة طوعية أداة مهمة في ترشيد القرارات لمختلف الأطراف المرتبطة بالمصرف والمتعلقة بالمستقبل وذلك من خلال تخفيض احتمالات عدم التأكد المتعلقة بالمستقبل والتي تؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية بطريقة أفضل في ظل المعلومات المتاحة (Francais, et al., 2008: 54).

ويرى (Wild et al., 2007: 68) أن الإفصاح الاختياري يُعد محاولة جادة من قبل إدارة المصرف لتقديم معلومات إضافية، قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية، وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، وحتى لا يلجئوا إلى مصادر أخرى للمعلومات تكون مضللة، ولذلك يسمى هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح الإعلامي.

ويشير (يوسف، ٢٠١٣: ٤٠) إلى أن الإفصاح الطوعي هو الإفصاح الحر أو الإفصاح الإضافي أو الإفصاح غير الملزم، ويقصد قيام المصرف بنشر المعلومات المالية وغير المالية بدون سند قانوني، ويكون هناك دوافع لهذا الإفصاح، وكذلك آثار سواء أكانت على سوق الأوراق المالية أو أهداف المحاسبة أو على التدقيق، ومسؤوليات المراجع.

ثانياً. أهمية الإفصاح الطوعي:

- تتمثل أهمية الإفصاح الطوعي للمصارف في الآتي: (رشوان وأبو رحمة، ٢٠١٧: ١٨٤-١٨٥)
١. يهدف الإفصاح الطوعي على منح الشرعية والقبول لأنشطة ادارة المصرف أمام أصحاب المصالح والمجتمع.
 ٢. يهدف الإفصاح الطوعي إلى تحسين سمعة المصرف ويزيد من ثقة المجتمع واحترامه لها، بالشكل الذي ينعكس على مركزها المالي وحصتها السوقية.

٣. يهدف إلى الحد مشكلة عدم التمايز في المعلومات بين المستثمرين والإدارة.
٤. يهدف إلى جذب الشركاء الأفضل للمصرف.
٥. يزيد الإفصاح الطوعي من ثقة العاملين في المصرف في أعمالها، إضافة إلى دعم ثقتهم في أداء الإدارة.
٦. يعمل الإفصاح الطوعي على تخفيض تكالفة الافتراض.

ثالثاً. العوامل المؤثرة على الإفصاح الطوعي:

هناك عوامل عديدة تؤثر في سياسة الإفصاح المعتمدة من قبل المصرف تتمثل في العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية، وتختلف هذه العوامل بين البلدان والنظم المحاسبية، وينبغي على واضعي المعايير المحاسبيةأخذ العوامل التي تؤثر في سياسة الإفصاح الطوعي للمصارف بنظر الاعتبار عند إصدار معايير جديدة تؤدي إلى مزيد من الشفافية في المعلومات المالية (Kolsi, 2012: 49).

والأساس المنطقي هو أن التكاليف والفوائد تؤثر أيضاً على اختيار الانخراط في الإفصاح الطوعي. فالمصرف يلجأ للمفاضلة عندما تنشأ الفوائد والتكاليف من الإفصاح اختياري لنتائج قرارات استثماراتها والتأثير على سعر أسهمها. وقد اختبرت العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على الإفصاح الطوعي وكانت النتائج مختلفة من دراسة إلى أخرى.

وعلى ضوء ذلك يمكن استنتاج أن العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الطوعي للمصارف تقسم إلى قسمين رئيسيين كالتالي: (علي، ٢٠١٦: ٤١)

١. **تأثير خصائص المصرف على الإفصاح الطوعي:** هناك عدة عوامل تؤثر على درجة ومستوى الإفصاح اختياري للتقارير المالية المنشورة للمصارف، وأهم هذه العوامل هي خصائص هذا المصرف، والتي تختلف من مصرف لأخر حسب نوع النشاط والاستثمارات التي يمارسه المصرف، وحسب حجم المصرف وهيكل الملكية، وحجم مكتب التدقيق، وغيرها من الخصائص الأخرى، ولقد تعدد وتنوعت الدراسات التي قامت بدراسة تأثير بعض خصائص المصرف على كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً. وأغلب هذه الدراسات قدمت دليلاً على أن هناك علاقة بين عدد من خصائص المصرف ودرجة الإفصاح الطوعي عن المعلومات (أصميده، ٢٠١٣: ٢٤-٢٦).
٢. **تأثير آليات حوكمة المصرف على درجة الإفصاح الطوعي:** لقد استحوذت حوكمة المصرف على اهتمام العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء نتيجة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين. حيث ترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة مما أدى إلى افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والتدقيق نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للمصارف المختلفة (أبوشلوع، ٢٠١٣: ٥٥). ويرى (علي، ٢٠١٦: ٤١) أن العوامل المؤثرة على الإفصاح الطوعي والمتعلقة بحوكمة المصرف تمثل بتركز الملكية وملكية الإداره واستقلالية أعضاء مجلس الإداره والعضو الخارجي في مجلس الإداره.

ويرى (Ghazali, 2008: 508) أن هناك عدة عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في درجة الإفصاح الطوعي وهذا العوامل تتمثل في العوامل النوعية أو التي يصعب قياسها وتتضمن جودة

الإدارة أي أن الإدارة التي تقدر منافع الإفصاح الإضافي سوف ترغب في الإفصاح الطوعي عن المعلومات، وذلك يؤدي بدوره إلى زيادة وكسب ثقة العملاء وترقية أسهم المصرف. وترى (الفولي، ٢٠٠٥: ٧٨) أن هناك بعض العوامل البيئية التي تؤثر على درجة الإفصاح الطوعي، ويمكن أن تشمل هذه العوامل سوق الأوراق المالية، والبيئة الاقتصادية، والعامل الثقافي الذي ينطوي على تحب عدم التأكيد والفردية.

رابعاً. دور التدقيق في تفعيل عملية الإفصاح الطوعي:

مع نهاية القرن الماضي قد بدأ واضحاً ان هناك اتجاهات مهنية نحو قبول فكرة الإفصاح عن الرقابة الداخلي بالرغم من الجدل المستمر حول ما إذا كان الإفصاح ان يكون إجبارياً او طوعياً وهل يشمل الإفصاح عن نظم الرقابة الداخلي فقط ام يشمل ايضاً الى فعالية تلك النظم.

وقد زاد دور التدقيق في تفعيل الإفصاح عن المعلومات الطوعية في القواعد المالية خاصة بعد صدور قانون Sarbanes Oxley (Sarbanes Oxly) عام ٢٠٠٢، إذ تطلب هذا القانون مجموعة من القواعد والإجراءات الجديدة بهدف تحسين جودة ودرجة الاعتماد وشفافية التقارير المالية. وقد اهتمت المادتين (٣٠٢) و (٤٠٤) بشأن تقييم نظم الرقابة الداخلية، حيث تتطلب المادة (٣٠٢) من الإدارة (العضو المنتدب والمدير المالي) للمصارف والشركات تقييم فعالية نظام الرقابة والتقرير عن هذه الفعالية والإفصاح عنها في التقارير المالية، بالإضافة إلى التصديق عليها من جانب العضو المنتدب والمدير المالي للمصرف. كما تتطلب المادة (٤٠٤) من الإدارة (العضو المنتدب والمدير المالي) للمصارف توثيق وتصميم وتشغيل نظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي يدها المصرف والتقرير عن تقييم فعالية تلك النظم وكفاءتها. (Cohen et al., 2010: 760)

ويوضح للباحثين بأن الإفصاح الطوعي عن الرقابة الداخلية له آثاره الإيجابية في تحسين عملية الرقابة كما أنه يوفر معلومات إضافية هامة لتخذلي القرارات.

خامساً. خصائص لجان التدقيق ودورها في دعم الإفصاح الطوعي:

يمثل دور لجان التدقيق عاملًا أساسياً لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة، كما تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة ودقة التقارير المالية، وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية التدقيق. علاوة على ذلك، يشير البعض بأن مجرد إعلان المصرف عن تشكيل لجنة التدقيق فإن ذلك يلعب دوراً محركاً فيما يتعلق بأسهمها في سوق الأوراق المالية، إضافة إلى ذلك توصلت بعض الدراسات إلى أن المصارف التي تمتلك لجان تدقيق قد انخفضت معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في المعلومات المحاسبية (حماش، ٢٠١٤: ٦٤-٦٥).

إن تشكيل لجنة التدقيق من مديرين مستقلين غير تنفيذيين بصفة أساسية، يؤدي إلى تخفيض حجم المعلومات المستحوذ عليها من قبل الإدارة، ومن ثم تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة المعلومات التي تتدفق بين المساهمين والمديرين (مسلم، ٢٠١٤: ١١٦-١١٧).

وتعتبر لجان التدقيق من وجهة نظر نظرية الوكالة أحد آليات الرقابة التي تهدف لتحسين جودة تدفق المعلومات بين الأصليل والوكيل فمن وظائفها الأساسية: التأكيد من جودة نظم المحاسبة والرقابة.

وأن ترتبط لجان التدقيق ارتباطاً قوياً بالقرير المالي، لذلك فمن المتوقع أن تقوم لجان التدقيق بالرقابة والإشراف على عملية التقرير والإفصاح داخل المصرف وهو ما قد يشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين تلك اللجان ومستوى الإفصاح الاختياري (عرفه وملجي، ٢٠١٣: ٣).

كما أن توافر عدد من الخصائص للجنة التدقيق يدعم دورها في تفعيل سياسات الإفصاح الاختياري، وتمثل بما يأتي: (أحمد، ٢٠١٥: ٨٧-٨٨).

١. **زيادة عدد الأعضاء المستقلين:** نصت هيئة تداول الأوراق المالية على أن يتوافر على الأقل أربعة مدیرین مما يحقق الكفاءة والفاعلية في دعم نظام التقارير المالية، وبالتالي ارتفاع مستوى الإفصاح الطوعي.

٢. **الخبرة المالية والمحاسبية:** حيث تتطلب هيئة تداول الأوراق المالية أن يتوافر عضو واحد على الأقل ذو خبرة مالية ومحاسبية ضمن أعضاء لجنة التدقيق، مما يحقق الكفاءة في اكتشاف الأخطاء ذات الصلة بمهام لجنة التدقيق، ومعالجتها في أقصر وقت ممكن، إذ أن هذه الخبرة المالية والمحاسبية تؤثر على تطبيق سياسات الإفصاح الطوعي.

٣. **اجتماعات لجنة التدقيق:** توصي هيئة تداول الأوراق المالية بضرورة عقد اجتماع واحد على الأقل ربع سنوي بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، مما يساهم في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح أو التلاعب في التقارير المالية أو إخفاء المعلومات عن الأطراف الخارجية، حيث تتحقق هذه الاجتماعات آلية تدعم الدور الرقابي للجنة التدقيق مما يساهم في تحسين مستوى الإفصاح الطوعي.

ومن جهة أخرى، فقد أكدت هيئة الأوراق المالية الأمريكية على أن لجنة التدقيق تشكل دوراً هاماً وحيثماً في تدعيم جودة ومصداقية التقارير المالية، وبالتالي عملية الإفصاح الطوعي، مما يدعم ثقة المستثمر حول سلامة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية (Rouf, 2011: 7838).

المبحث الرابع: الجانب العملي

أولاً. منهجية البحث والنماذج المستخدمة: يعد منهج البحث الطريق التي يتبعها الباحثون بهدف الوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل البحث، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وتم استخدام مصادر تمثلت بالأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك ما تم نشره من بحوث علمية ورسائل ودوريات متخصصة مرتبطة بموضوع البحث من خلال التقارير المنشورة للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية كأدلة رئيسة للبحث، كما تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS Ver.24) للتحليل واختبار فرضيات البحث.

ثانياً. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث بالتقارير المالية المنشورة لـ (١٥) مصرفًا عراقياً في السوق النظمي في سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى نشرها في الموقع الكتروني للمصارف المختارة لستيني هما ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وت تكون عينة البحث من المصارف التالية (الأهلي العراقي، التجاري العراقي، المتحد للاستثمار، آشور الدولي، الاستثمار العراقي، الخليج التجاري، الشرق الأوسط، المنصور للاستثمار، الموصل، ايلاف، بابل، بغداد، سومر التجاري، عبر العراق، كورستان)، وتم الاعتماد على الستيني ٢٠١٦ و ٢٠١٧ كونهما أحدث السنوات التي يتوافر عنها

افصاح في التقارير المالية في هيئة الأوراق المالية العراقية أكثر من غيرها السنوات السابقة، فضلاً عن أن سنة ٢٠١٨ غير متكاملة من حيث البيانات والمصادقة عليها من قبل هيئة الأوراق المالية.

ثالثاً. قياس المتغيرات: في البحث نوعين من المتغيرات هما؛ المتغير المستقل متمثلاً بخصائص لجنة التدقيق، والنوع الثاني المتغير التابع متمثلاً بالإفصاح الطوعي، وقد تم قياس الأخير عبر وضع مؤشرات للإفصاح الطوعي من قبل الباحثان تلائم طبيعة عمل المصارف عينة البحث بالاعتماد على المقاييس المتوفرة في الابدبيات الخاصة بمتغيرات البحث، ومن أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها هي دراسة (حميد وفارس، ٢٠١٦ : ٣٢٠) و (عرفة ومليجي، ٢٠١٣ : ٣٩) و (مازن، ٢٠١٣ : ١٧٣)، وتتضمن هذه المؤشرات (٤٥) مؤشر مقسمة على (٥) فقرات وكما هو موضح بالجدول رقم (١) أدناه:

الجدول (١): مؤشرات الإفصاح الطوعي

م	بنود الإفصاح الطوعي
	(أ) معلومات عامة عن المصرف
١	نشأة وتطور المصرف وشكله القانوني
٢	اهداف استراتيجية المصرف
٣	العنوان الإلكتروني للمصرف/عنوان البريد الإلكتروني
٤	معلومات عن الاستراتيجية المستقبلية والتوجه فيها
٥	تأثير الاستراتيجية في النتائج المستقبلية
٦	نشر التقارير المالية الكترونياً
٧	التحديث الإلكتروني للتقارير المنشورة/تقارير فصلية
٨	استخدام وسائل الحماية الإلكترونية لحماية البيانات
	(ب) معلومات عن مجلس الإدارة ولجانه
٩	أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم العلمية
١٠	وظائف أو مناصب أعضاء مجلس الإدارة
١١	تصنيف المديرين إلى تنفيذي وغير تنفيذي/مستقل وغير مستقل
١٢	الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
١٣	عدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة حضور الأعضاء خلال السنة
١٤	حصص تملك أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لأسهم المصرف وحجم التغيير
١٥	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين
١٦	الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة، وعدهم، وأسمائهم
١٧	الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق
١٨	الإفصاح عن مؤهلات، وخبرات أعضاء لجنة التدقيق
١٩	الإفصاح عن تقرير لجنة التدقيق
٢٠	الإفصاح عن عدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق
٢١	الإفصاح عن وجود لجنة لإدارة المخاطر

م	بنود الإفصاح الطوعي
	(ج) المسؤولية الاجتماعية والبيئية
٢٢	البرامج التربوية التي يعقدها المصرف
٢٣	مزايا العاملين وتعويضات نهاية الخدمة
٢٤	البرامج الاجتماعية والترفيهية والصحية للعاملين وأسرهم
٢٥	متطلبات السلامة، والصحة المهنية
٢٦	برامج حماية البيئة
٢٧	المسؤولية البيئية للمصرف
٢٨	الهبات والتبرعات والمنح التي قدمها المصرف او حصل عليها
٢٩	الإفصاح عن قائمة للأداء الاجتماعي
٣٠	الإفصاح عن قائمة للأداء البيئي
٣١	قيمة النفقات في مجال البرامج الاجتماعية والمحافظة على البيئة
	(د) الأداء المالي
٣٢	توضيح الوضع الخاص بسيولة المصرف وكيفية تمويلها
٣٣	العائد على حقوق المساهمين
٣٤	الصافي لهامش الفائدة
٣٥	عائد السهم للسهم الواحد
٣٦	نسبة الديون إلى حقوق الملكية
٣٧	نسبة القروض إلى الودائع
	(هـ) الرقابة الداخلية و عمليات التدقيق
٣٨	نظام الرقابة الداخلية
٣٩	اهداف ومهام إدارة التدقيق الداخلية
٤٠	الإفصاح عن تقرير التدقيق الداخلية
٤١	اسم المراجع الخارجي وخبرته
٤٢	الإفصاح بتقرير الحسابات عن مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة
٤٣	اتعب مراقب الحسابات من التدقيق
٤٤	الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها مراقب الحسابات للمصرف
٤٥	اتعب الاستشارات والأعمال الأخرى التي يقدمها مراقب الحسابات للمصرف

المصدر: من إعداد الباحثان.

في حين تم قياس خصائص لجنة التدقيق عبر أربع متغيرات متمثلة بـ (خاصية الاستقلالية، خاصية الخبرة، خاصية الحجم، خاصية الدورية) ومن أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها هي دراسة (Madi et al., 2014: 488-487)، (عبدالله، ٢٠١٦: ٥٢-٥٠).

رابعاً. التحليل الوصفي

قام الباحثان بإجراء تحليل وصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS Ver.24)، وذلك بهدف التعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بخصائص متغيرات البحث وفقاً للتقارير المالية المنصورة للمصارف عينة البحث وكانت النتائج كما موضح بالجدول (٢):

الجدول (٢): التحليل الوصفي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات
١,١٥٨٩	١,١٠٥٨٩	خصائص لجان التدقيق
٥,٠٢٨٧٧	٢٢,٧٦٦٧	الإفصاح الطوعي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التحليل الاحصائي.

يشير الجدول أعلاه إلى أن متوسط توافر خصائص لجان التدقيق في المصارف عينة البحث (١,١٠٥٨٩) بانحراف معياري (١,١٥٨٩)، حيث حق كل من مصرف آشور والخليج التجاري والشرق الأوسط والمنصور للاستثمار أعلى مستوى توافر بواقع (٣) نقاط من أصل (٤) وبنسبة (٧٥٪)، مما يدل على وجود ضعف في مستوى توافر خصائص لجنة التدقيق في المصارف عينة البحث بل إلى انعدامها في كل من مصرف الأهلي العراقي والتجميلي والمتحدة للاستثمار.

أما مستوى الإفصاح عن مؤشرات الإفصاح الطوعي فقد أكدت النتائج أن متوسط فقرات المعلومات المفصحة عنها طوعاً في المصارف عينة البحث بلغ (٢٢,٧٦٦٧) بانحراف معياري (٥,٠٢٨٧٧)، مما يدل على ان نسبة الإفصاح الطوعي في المصارف عينة البحث اقل من النصف إذ بلغ مؤشر الإفصاح الطوعي الموضوع من قبل الباحثان (٤٥) مؤشر، حيث حق مصرف آشور أعلى مستوى إفصاح وبواقع (٣٣) نقطة من أصل (٤٥)، وبنسبة (٧٣,٣٪) في حين حق كل من مصرف المتحد للاستثمار وبابل ادنى مستوى افصاح بواقع (١٨) نقطة والتي تشمل نسبة (٤٠٪) من اجمالي المعلومات الواردة في مؤشر الإفصاح الطوعي، أي ان هناك ضعف كبير في الاهتمام بالإفصاح الطوعي والاكتفاء بتوفير متطلبات الإفصاح الالزامي في التقارير المالية.

خامساً. اختبار فرضيات البحث

تم اختبار فرضيات البحث على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين خصائص لجان التدقيق وممارسات الإفصاح الطوعي للمصارف.

أظهر التحليل الإحصائي الذي تم إجرائه باستخدام معامل ارتباط بيرسون النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (٣) الآتي:

الجدول (٣): علاقة الارتباط بين خصائص لجان التدقيق وممارسات الإفصاح الطوعي

المتغيرات	الإفصاح الطوعي
الاستقلالية	٠,١٤٨-
الخبرة	*٠٠,٦١٠
الحجم	*٠,٣٧٢
الدورية	*٠,٥٥٥
الخصائص	*٠,٥٠٣

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ * معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (٣) ما يلي: وجود ارتباط معنوي بين خصائص لجان التدقيق بشكل كلي والافصاح الطوعي عند مستوى معنوية (٠,٥٠٣)، بمعامل ارتباط (٠,٠١)، كما يتضح أن خاصية الخبرة تمثل أعلى المتغيرات ارتباطاً بالإفصاح الطوعي بمعامل ارتباط (٠,٦١٠)، تليها خاصية الدورية بمعامل ارتباط (٠,٥٥٥)، ثم خاصية الحجم بمعامل ارتباط (٠,٣٧٢)، ومن ثم خاصية الاستقلالية والتي كانت غير معنوية بمعامل ارتباط (-٠,١٤٨) وبذلك لا توجد علاقة بالنسبة للاستقلالية.

وهذا يعني تقبل الفرضية الأولى (يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين خصائص لجان التدقيق وممارسات الإفصاح الطوعي للمصارف) بصورة نسبية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للمصارف.

فيما يخص هذه الفرضية فقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في الجدول (٤) ما يلي:

الجدول (٤): نتائج تحليل تأثير خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي

R ²	β	(Sig) T	F (Sig)	المتغير
٠,٠٢٢	٠,١٤٨ -	٠,٧٩١ - (٠,٤٣٦)	٠,٦٢٦ (٠,٤٣٦)	الاستقلالية
٠,٣٧٢	٠,٦١٠	٤,٠٦٨ (٠٠٠٠)	١٦,٥٥١ (٠٠٠٠)	الخبرة
٠,١٣٩	٠,٣٧٢	٢,١٢٤ (٠,٤٣)	٤,٥١٠ (٠,٤٣)	الحجم
٠,٣٠٨	٠,٥٥٥	٣,٥٣١ (٠٠٠١)	١٢,٤٦٩ (٠٠٠١)	الدورية
٠,٢٥٣	٠,٥٠٣	٣,٠٧٧ (٠,٠٠٥)	٩,٤٦٦ (٠,٠٠٥)	الخصائص

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي.

ويتبين من الجدول (٤) ما يأتي:

أولاً. خاصية الاستقلالية:

- عدم ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة F (٠,٦٢٦)، وهي غير معنوية.
- عدم ثبوت معنوية معاملات انحدار خاصية الاستقلالية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة T (٠,٧٩١-) وهي غير معنوية.

٣. بلغت قيمة (β) لخاصية الاستقلالية (-١٣,٠٠٠)، وهو ما يعني عدم وجود تأثير معنوي إيجابي لتوافر خاصية الاستقلالية في ممارسات الإفصاح الطوعي وبذلك يتضح بان توافر خاصية الاستقلالية لا تؤثر بصورة إيجابية على ممارسات الإفصاح الطوعي.

ثانياً. خاصية الخبرة:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٦,٥٥١)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

٢. ثبوت معنوية معلمات انحدار خاصية الخبرة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) عن توافر خاصية الخبرة (٤,٠٦٨) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

٣. بلغت قيمة (β) (٠,٦١٠)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي لتوافر خاصية الخبرة في ممارسات الإفصاح الطوعي بمعامل مسار (٠,٦١٠)، عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وبذلك يتضح بان توافر خاصية الخبرة تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ممارسات الإفصاح الطوعي.

٤. بلغت قيمة (R2) المعدلة (٠,٣٧٢)، مما يدل على أن عن توافر خاصية الخبرة تفسر ما نسبته (٣٧,٢٪) من التغيرات التي تحدث في ممارسات الإفصاح الطوعي.

ثالثاً. خاصية الحجم:

١. عدم ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٤,٥١٠)، وهي غير معنوية.

٢. عدم ثبوت معنوية معلمات انحدار خاصية الحجم والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) عن توافر خاصية الحجم (٢,١٢٤) وهي غير معنوية.

٣. بلغت قيمة (β) لخاصية الحجم (٠,٣٧٢)، وهو ما يعني عدم وجود تأثير معنوي لتوافر خاصية الحجم على ممارسات الإفصاح الطوعي وبذلك يتضح بان توافر خاصية الحجم لا تؤثر بصورة إيجابية في ممارسات الإفصاح الطوعي.

رابعاً. خاصية الدورية:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٢,٤٦٩)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

٢. ثبوت معنوية معلمات انحدار خاصية الدورية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) عن توافر خاصية الخبرة (٣,٥٣١) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١).

٣. بلغت قيمة (β) (٠,٥٥٥)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي لتوافر خاصية الدورية في ممارسات الإفصاح الطوعي بمعامل مسار (٠,٥٥٥)، عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وبذلك يتضح بان توافر خاصية الدورية تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ممارسات الإفصاح الطوعي.

٤. بلغت قيمة (R2) المعدلة (٠,٣٠٨)، مما يدل على أن توافر خاصية الدورية تفسر ما نسبته (٣٠,٨٪) من التغيرات التي تحدث في ممارسات الإفصاح الطوعي.

وهذا يعني تقبل الفرضية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للمصارف) بصورة نسبية.

- وما يؤكد على انه الفرضية مقبولة نسبياً انه عندما تم اختبار خصائص لجان التدقيق مجتمعة مع بعضها البعض كما هو مبين في الجدول (٤)، تبين ما يلي:
١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٦٦,٤٩)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٥).
 ٢. ثبوت معنوية عواملات انحدار خصائص لجان التدقيق والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) عن توافر خصائص لجان التدقيق (٣٠,٧٧) عند مستوى معنوية (٠,٠٥).
 ٣. بلغت قيمة (β) (٠,٥٠٣)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي لتوافر خصائص لجان التدقيق في ممارسات الإفصاح الطوعي بمعامل مسار (٠,٥٠٣)، عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبذلك يتضح بأن توافر خصائص لجان التدقيق تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ممارسات الإفصاح الطوعي.
 ٤. بلغت قيمة (R²) المعدلة (٠,٢٥٣)، مما يدل على أن توافر خصائص لجان التدقيق تفسر ما نسبته (٢٥,٣٪) من التغيرات التي تحدث في ممارسات الإفصاح الطوعي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

١. أن تطوير وتحسين مستوى اداء لجان التدقيق ينعكس على نحو إيجابي في الارتفاع بمستوى الاداء المهني لأعضاء لجنة التدقيق في الرقابة على اداء المصارف والقواعد المالية المفصح عنها.
٢. من خلال خصائص لجنة التدقيق يمكن تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصرف، مما سينعكس على دقة القواعد المالية المفصح عنها بشكل طوعي.
٣. هناك علاقة ارتباط بين خصائص لجان التدقيق وممارسات الإفصاح الطوعي، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٠٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهي قيمة تبين وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

ثانياً. التوصيات

١. ضرورة اهتمام المصارف بمفهوم الإفصاح الطوعي وعرض اقصى قدر ممكن من المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية، لما له من تأثير على قرارات المستثمرين والعملاء وبالتالي على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
٢. ضرورة زيادة اهتمام المصارف بالإفصاح الطوعي عن المعلومات في التقارير المالية المنظورة والتوسيع في الإفصاح على نحو يوفر معلومات عن المساهمين ومجلس الادارة وللجان التابعة لها والعاملين في الشركة والمعلومات المستقبلية والاجتماعية والبيئية والمعلومات عن الموجودات غير الملوسة غير المعترف بها، وذلك بعرض ايفاء متطلبات جميع مستخدمي التقارير المالية.
٣. العمل على اقامة ندوات تعريفية لأعضاء مجلس ادارة المصارف تبين مدى اهمية لجان التدقيق وتوفيقها في التقارير المالية المنظورة كونها تعزز من الثقة والمصداقية بالمعلومات المفصح عنها طوعياً من قبل المصارف.
٤. منح حوافز للمدراء لتشجيعهم على الإفصاح الطوعي طالما أنه قرار اختياري إدارياً.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية

أ. الرسائل العلمية

١. أبوشلوغ، هديل توفيق أبواليزيد، (٢٠١٣)، محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
٢. أحمد، أميرة أبو بكر، (٢٠١٥)، أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية بالتطبيق على المصارف المساهمة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
٣. أسميدة، خالد أبو راوي ميلاد، (٢٠١٣)، دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
٤. الأمين، أنس عبد الله محمد، (٢٠١٦)، أثر لجان التدقيق في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.
٥. حماش، عومرية، (٢٠١٤)، أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
٦. عباس، أحلام، (٢٠١٣)، أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية: دراسة لعينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح-ورقلة، الجزائر.
٧. عبدالرحيم، ابتسام محمد صالح، (٢٠١٦)، أثر خصائص لجان التدقيق في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السعودية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.
٨. عبدالله، انتصار حسين علي، (٢٠١٦)، لجان التدقيق في ظل حوكمة المصرف وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، أطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، المغرب.
٩. علي، وداد سلطان محمد، (٢٠١٦)، أثر الإفصاح الاختياري على أسعار أسهم المصرف المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
١٠. الفولي، فايقة جبار حسن، (٢٠٠٥)، الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين المصرف المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

١١. مسلم، أحمد عبد الرحمن محمد، (٢٠١٤)، دور برنامج الخخصصة في رفع مستويات الإفصاح الاختياري بغرض تحسين فعالية التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصرف المخصص في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
١٢. النجار، سامح محمد أمين، (٢٠١١)، أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة المصرف على الاستمرار: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.
١٣. يوسف، زكي محمد عطوة، (٢٠١٣)، دوافع وأثار الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.

ب. الدوريات العلمية

١. أحمد، سامح محمد رضا رياض (٢٠١١)، دور لجان التدقيق كأحد دعائم الحكومة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد (٧)، العدد (١).
 ٢. حميد، أحمد جاسم، فارس، أشرف هاشم، (٢٠١٦)، تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٢) العدد (٣٤)، جامعة تكريت.
 ٣. رشوان، عبد الرحمن محمد وأبو رحمة، محمد عبدالله، (٢٠١٧)، دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، جامعة أم البوقي، المجلد (٤)، العدد (٢).
 ٤. سعودي، سامح محمد لطفي (٢٠١٦)، أثر خصائص لجان التدقيق على تعزيز مستوى التحفظ المحاسببي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، جامعةبني سويف، المجلد (٤)، العدد (١).
 ٥. عرفه، نصر طه حسن ومليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٣)، أثر جودة لجان التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية، دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، المجلد (٥٤)، العدد (١).
 ٦. فاضل، عدي صفاء الدين ومحمود، فيحاء عبد الخالق (٢٠١٥)، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، المجلد (٧)، العدد (١٤).
 ٧. مارق، سعد محمد (٢٠٠٩)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد والإدارة**، المجلد (٢٣)، العدد (١)، المملكة العربية السعودية.
- ثانياً. المصادر الأجنبية**

A. Books:

1. Offenhammer, C., (2014), "Audit Committee Essentials: Theoretische und regulatorische Grundlagen zur Einrichtung und Ausgestaltung", Springer Gabler, Universität St. Gallen, Schweiz.

2. Wild, J. J. ; Subramanyam, K. R. ; Halsey, R. F., (2007), **Financial statement analysis**, 9th ed., McGraw-Hill Companies, INC.

B. Thesis:

1. Ghafran, C. M., (2013), Audit Committees and Financial Reporting Quality, **Doctoral thesis**, The University of Sheffield, UK.
2. Rani, M., (2011), The Effects of Audit Committee Characteristics on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from New Zealand, **Master thesis**, Auckland University of Technology, New Zealand.

C. Periodicals:

1. Cohen, J. R.; Krishnamoorthy, G.; Wright, A. M., (2010), Corporate governance in the post Sarbanes–Oxley era: Auditor experiences, **Contemporary Accounting Research**, Vol. (27), No. (3).
2. Francis, J. ; Nanda, D. ; Olsson, P., (2008), Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital, **Journal of accounting research**, Hoboken, NJ : Wiley Blackwell, Vol. (46). No. (1).
3. Ghazali, N. A. M., (2008), Voluntary disclosure in Malaysian corporate annual reports: views of stakeholders, **Social Responsibility Journal**, Vol. (11), No. (4).
4. Ioualalen, L. ; Khemakhem, H. ; Fontaine, R., (2015), The Impact of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: A Canadian Case Study, Macrothink Institute, **Case Studies in Business and Management**, Vol. (2), No. (1).
5. Jiang, H.; Habib, A.; Hu, B., (2011), Ownership Concentration, Voluntary Disclosures And Information Asymmetry In New Zealand, **The British Accounting Review**, Vol. (43).
6. Kolsi, M. C., (2012), "The Determinants of Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from the Tunisian Capital Market, **the IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices**, Vol. (11), No. (4).
7. Rouf, A., (2011), Corporate characteristics, governance attributes and the extent of voluntary disclosure in Bangladesh, **African Journal of Business Management**, Vol. (5), No. (19).

D. Other:

1. Madi, H. K.; Zuaini Ishak, Z.; Abdul Manaf, N. A. (2014), The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. International Conference on Accounting Studies in 18-19 August 2014, Kuala Lumpur, Malaysia.